

## إسرائيلك توظف المعركة: لدينا معلومات للبيع

وغير ذات صلة. على خط مواز يكشف ميلمان عن تغلغل مشاعر إحباط عميق، خصوصاً على المستوى العسكري، السياسي، في كل ما يتصل بـ«دور تل أبيب الهامشي في المكافحة الدولية للجماعات الجهادية»، في إشارة إلى المنظمات التكفيرية والإرهابية. وفي محاولة لتفسير الانطباع والتقويم السائد داخل المؤسسة الإسرائيلية، لفت ميلمان إلى أن «أي جيش أو جهاز استخباري يشعر بأنه ذو صلة عندما يحظى بتقدير نظرائه نتيجة خبرة وقدرة معينة... هذا مهم بوجه خاص لأن علاقات التعاون بين الأجهزة تحدها معادلة خذ وأعط»، كذلك ذكر أنها تهدف من وراء ذلك إلى «المتاجرة» بالمعلومات عن الجماعات «الجهادية» مقابل معلومات، أو ما هو أغلى ثمنًا من المعلومات، ورأى معلق الشؤون الأمنية أن «هذا هو السبب المركزي لقيام أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بجمع المعلومات عن المنظمات الجهادية... أن تبقى ذات صلة وتواصل اللعب في ملعب الكبار».

في سياق متصل، تناول معلق الشؤون العسكرية في موقع «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، ما رأى أنها العبر التي يمكن أن يستخلصها الجيش الإسرائيلي من معركة الموصل، في محاولة استشراف وتوظيف لها في أي معركة لاحقة بين الجيش الإسرائيلي وكل من حزب الله أو حركة «حماس».

ورغم أن بن يشاي أسهب في شرح الجانب التكتيكي على قاعدة وجود أوجه تشابه، لكنه عاد وختّم بما رأى أنه يميز حزب الله و«حماس»، لجهة كميات الصواريخ المضادة للدروع التي يمكن أن تعرقل تقديم سلاح المدرعات، في مقابل امتلاك «داعش» كميات قليلة من هذه الصواريخ التي يمكن أن تدمر سلاح المدرعات. أيضاً، هناك وجه اختلاف أكثر أهمية يتمثل بأن الحزب و«حماس»، يضيف بن يشاي، يستندون إلى قدرة صاروخية تسمح لهم باستنزاف الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

يصرّف الاهتمام السياسي الدولي عن السجلات المتصلة بالقضية الفلسطينية؛ وهو ما يفترض أن يؤدي، كما يقول معلق الشؤون الأمنية في صحيفة «معاريف»، يوسي ميلمان، إلى اتساع هامش عمل إسرائيل بما يسمح لها بفعل كل ما يحلو لها (تقريباً) في الضفة المحتلة، وإلى حدّ معين في غزة أيضاً، وذلك من دون أن تشعر بأي ضغط دولي جدي عليها. رغم وجود خشية لدى القيادة السياسية من إصرار مبادرة فرنسية لإصدار قرار عن مجلس الأمن الدولي لإقامة دولة فلسطينية، وإمكانية أن تدعم الولايات المتحدة هذا القرار أو ألا تعارضه.

وأضاف ميلمان أن إسرائيل لا يمكنها، للوهلة الأولى، أن تطلب أكثر من أن تكون خارج الاهتمام. لكنها في الوقت نفسه، لا ترغب في أن تجد نفسها في وضع تشعر فيه بأنها لم تعد لازمة

علي حيدر لم يقتصر الاهتمام الإعلامي الإسرائيلي على متابعة مجريات معركة الموصل الميدانية، بل انسحب كما الحال في مثل هذه التطورات، على قراءة كيفية التوظيف الإسرائيلي لهذه المعركة على المستوى السياسي، واستخلاص العبر الأمنية والعسكرية. ورغم أن الاهتمام بمعركة الموصل، احتل جانباً أساسياً من المشهد الإعلامي، فإنه يتوقع في مراحل لاحقة، أيضاً، أن الخبراء سيتناولون هذه المعركة لجهة ما تنطوي عليه من تحديات وفرص على المستويين السياسي والأمني.

على المستوى السياسي، يبدو أن تركيز الاهتمام العالمي على معركة الموصل يعتبر أخباراً جيدة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن أفينغور ليدرمان، لجهة أنه

يبدو أن تركيز الاهتمام العالمي على الموصل يعتبر أخباراً جيدة لنتنياهو (أف ب)



بالقول إن «داعش» حالياً، هو الأكثر إلحاحاً طالما أن الاندفاع الأميركية موجودة لمحاربته. أي بكلام آخر، يمكن تأجيل مواجهة إيران إلى ما بعد «داعش»، لتتفرغ لها الإدارة الجديدة.

تواصلت الفكرة عند مايكل نايتس المتخصص بالشأن العسكري، والذي عمل مع القوات الأميركية خلال فترة غزوها للعراق. برأيه، فإن المهمة الأميركية يجب أن تتوسع بسرعة، من خلال «تطوير صيغة مختلفة لإرساء الاستقرار بعد انتهاء الصراع، تتمثل بتمديد فترة قوة المهمات المشتركة (للتحالف الدولي) بقيادة الولايات المتحدة لعدة سنوات»، طبعاً من دون أن ينسى أنه يجب أن يتم ذلك «بالاتفاف مع الحكومة العراقية»، وسيكون هدف ذلك، بحسب ما كتبه في مقال في مجلة «فورين بوليسي»، «إقامة علاقة تعاون أمني طويلة الأمد، من شأنها تأمين التغطية للحكومة العراقية الحالية وخليفاتها، عبر وضع هذه الشراكة المفيدة تحت كنف رئيس الوزراء العراقي الحالي حيدر العبادي».

نايتس يبقى أقل اندفاعاً من جيفري، ويعود في استراتيجيته إلى السياسة الأميركية السابقة في العراق، والتي تقتصر على أن تتركز العلاقة الأمنية مع العراق إلى حدّ كبير على تبادل المعلومات الاستخباراتية، فضلاً عن التدريب والتجهيز وتقديم الاستشارة ومساعدة قوات الأمن. وهو يرى أنه يتعين على «قوة المهمات المشتركة، تطوير برنامج تدريب وتجهيز يمتدّ على عدّة سنوات ويركّز على تدريب القوات الخاصة والاستخباراتية على عمليات مكافحة الإرهاب»، إضافة إلى دعم حلفاء الولايات المتحدة في الداخل في وجه «الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران». أي بمعنى آخر، تتمحور رؤية الكاتب على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تثبت «قوتها الناعمة» في العراق على كل المستويات، في سياق الصراعات الإقليمية ومصالح واشنطن، وذلك بما يقطع الطريق على أي قوة أخرى، ومن دون الأخذ في الحسبان أي استراتيجية لتطوير هذا البلد، وإخراجه من المستنقع الذي خلقه الغزو الأميركي في عام 2003.



أن تنتقل من المسبب الرئيسي للفضى في العراق إلى واضع لأطر النظام المقبل هناك وفي المنطقة، وأيضاً لجوهره، خلال حقبة «ما بعد داعش». وهو في هذه النقطة يجمع بين إيران وروسيا و«داعش»، انطلاقاً من فكرة أن الإدارة الأميركية «لم تفلح في احتواء مطامع إيران الإقليمية، أو في التعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد، أو في الرد على نحو فعال على الدخول الروسي إلى سوريا». لذا، يرى الدبلوماسي الأميركي أن «تنظيم داعش لا يشكل الصراع الأكبر في المنطقة، بل إيران المُمكنة من قبل روسيا»، ولكنه يعقب

## تركيا تخطط لمنطقة أمنة شمال العراق

وأشار إلى وجود «تعاون في الوقت الراهن، لكن لدينا إمكانات لتعزيزه أكثر، لأنهم (مسؤولو أربيل) منزعمون من الإهابيين (في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني) على قدر انزعاجنا نحن». وقال إن كل «ما قمنا به في سوريا، سنقوم به في العراق». وتابع بأن قوات «حزب العمال الكردستاني» بدأت بالتحرك من جبال قنديل شمالي العراق، صوب قضاء سنجار، وتعمل على إنشاء معسكر لها هناك، وبالتالي هذا يشكل خطراً على حكومة إقليم أكثر مما يشكله علينا».

من جهة أخرى، تتحدث الصحافة التركية يومياً عن الدور التركي في الموصل. وفي السياق، اعتبرت فيردا أوزل في «حرييت» أن لتركيا «حقوقاً قانونية في الموصل مبنية على القانون الدولي... وقد حان الوقت لأنقرة لتستعيد تلك الحقوق». وأشارت إلى «خلفية تاريخية تعود إلى عهد السلطنة العثمانية... وحتى تأسيس الجمهورية التركية بناءً على اتفاقية لوزان عام 1923، حين بقيت مسألة انتماء الموصل غير محلولة».

(الأخبار، الأناضول)

أعلن رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدرم، في مقابلة تلفزيونية مساء أول من أمس، أن بلاده «تجري محادثات مع حكومة إقليم كردستان من أجل إعلان منطقة آمنة شمال العراق»، كجزء من التخطيط «لاحتواء تدفق المهاجرين» المحتمل، لمواجهة «تهديد مشترك هو حزب العمال الكردستاني».

وتابع أن «الإدارة العراقية الكردية تدرك مدى أهمية التعاون مع تركيا» في إطار وضع خطة لإقامة منطقة آمنة وهم «جاهزون للتعاون».



سرّعت بإطلاق عمليات الموصل، رغمًا عن الاعتراضات والتحفظات التي أبدتها أطراف عراقية وازنة ومؤثرة، في القرارين العسكري والأمني. وقد تتجلى تقاطعات الأطراف المؤيدة لإطلاق عمليات الموصل قبل غيرها، بشكل واضح على مسرح العمليات التي تركّزت على المحورين الشرقي والجنوبي لمدينة الموصل، مع إبقاء القوات المشتركة بعيدة عن المحورين الشمالي والغربي، اللذين يتصلان بالأراضي السورية. ووفق مصادر أمنية رفيعة، فإن «الرؤية الأميركية تتلخص بممارسة الضغط على دفاعات داعش في محاولة لإجبار التنظيم على الانتقال إلى الجانب الغربي من المدينة، حيث المدينة القديمة بخريطتها المعقدة، وصولاً إلى طرد ما بقي من التنظيم إلى صحراء الموصل، وتوجيههم نحو الرقّة ودير الزور السوريتين». وتلفت المصادر إلى أن «واشنطن تسعى إلى تحرير الموصل بعملية سريعة ونظيفة، لتفادي عملية نزوح كبيرة، وحماية البنى التحتية لثاني أكبر المدن العراقية، إضافة إلى تسجيل نقطة في مرمى روسيا، التي بدت عاقلة في حلب السورية منذ أشهر».

على ضرورة المضي نحو «تحرير جنوبي كركوك، وتطهير ما بقي من الأنبار»، وصولاً إلى مدينة القائم، الواقعة عند الحدود العراقية السورية، وذلك قبل الذهاب إلى الموصل. وبدعم أنصار هذه النظرية رؤيتهم بالإشارة إلى عدم جدوى إطلاق «عملية تحرير الموصل»، من دون تأمين ظهر القوات المتجهة شمالاً (في ما يتعلق بكركوك)، ومن دون تأمين الحدود بين الموصل وسوريا (في ما يتعلق بالقائم والبلدات الحدودية). وإثر وقوع «غزوة كركوك» يوم الجمعة، عاد الجدول السابق إلى الصدارة مجدداً، إذ وجهت أطراف متباينة انتقادات لاذعة لـ«القائد العام»، واعتبرت «لجنة الأمن والدفاع»، في مجلس النواب، «الذهاب إلى الموصل قبل تحرير الحويجة ومحيط كركوك بأنه خطأ استراتيجي». وفي السياق، كان «الحشد الشعبي» أشدّ نقداً للخرق الأمني الخطير الذي تعرضت له مدينة كركوك.

عموماً، كان إعلان العبادي عن انطلاق «عملية تحرير الموصل»، قد أسدل الستار بشأن هذا الجدول، بانحيازه إلى الرؤية الأميركية. وبدت الانتخابات الأميركية عاملاً مؤثراً في ترجيح كفة الرؤية التي



وإثر تحرير الفلوجة، في آب الماضي، ثار جدل داخل الأوساط الأمنية والعسكرية حول «بوصلة العمليات» المقبلة. فأغلب القيادات الميدانية (من بينها «الحشد الشعبي») وزعامات العشائر السنية، وافقت